بمرة واحدة بعد التوبة كالردة بغير السب فكان القتل لخبث
من السب واما ما قاله السبكي من ان ساب نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم اذا كان مشهورا قبل سبه له نفسد عقيدته
وتوبته القرائن على ان سبه قاصد التنقيص تقبل ولا
تقبل له توبة فهو مما انتحله مذهبا وارتضاه رايا لنفسه
معترفا بانه مع جلة مسلل اخرى خارج عن مذهب الشافعي
رضي الله عنه كما صرح بذلك هو وكذا ابنه في طبقاته
الكبرى ومن ثم قال شيخنا زكريا سقى الله عده لما سئل عمن سب
النبي صلى الله عليه وسلم هل تقبل توبته كحد وان تاب كما في الشفا
عن اصحابنا الامام الشافعي الفتوى على عدم قبله كما جزم به
الاصحاب في سب غير قذف ورجحه الغزالي ونقله ابن المقري عن
تصحيحهم في سب هو قذف لان الاسلام يجب ما قبله ونقل
قبله عن اصحاب الشافعي وهم بل هم متفقون على عدم قبله
في الشق الاول وجمهورهم مرجحون له في الثاني انتهى ومنها
افتى السبكي رحمه الله تعالى فيمن قال القاضي يقضي والمفتي
يمذي بما يدل عليه الحق ابلق فقال ما حاصله
يخشى على قايل ذلك الكفر لان الفتوى تبين حكم الله تعالى
واصلها تبيين ما اشكل والمفتي يحق يبين حكم الله تعالى وهو
وارث النبوة والقاضي يفصل ويلزم فرجع مقتضى الفتوى قال الله
تعالى قل الله يفتيكم في الكلالة والله يقضي بالحق فكلا من المفتي
والقاضي بحق له اجر عظيم والمفتي اعلا والقاضي تابع له لانه

واما كان

وان كان مجتهد فتوى هو تابع لفتوى امامه فزعم ان المفتي يمذي
مع اعتقاد ان فتواه صواب فيما اخبر به عن الله تعالى فتوى كافر
ومن اطلق تلك العبارة فانما هو لجهله بمعناها واعتقاده
ان الفتوى لا الزام فيها وليس كذلك بل يلزم المستفتي الاخذ
بها الا ان كان عنده ما هو ارجح منها وتصور اختلاف بين
مفتيه بحق وقاض كذلك انما هو اختلاف تصوير ونحوه فان القاضي
بحث ويستكشف اكثر من المفتي اما مفت وقاض بغير حق
فليس الكلام فيه وما ذكره ان المفتي اعلا من القاضي فانما يتضح
فيما اوما اليه كلامه من ان القاضي تابع له ولو مجتهد فتوى
اما بالنسبة لاصل منصب القضاء بحق ومنصب الافتاء
بحق فالظاهر ان الاول افضل لان فيه افتا والزاما بحق
وتحريا وتفصيا اشد مما في الافتا فان المفتي انما تحري في تحرير الحكم
والقاضي تحري فيه وفي مطابقة الصورة الخارجية له ولا
يتم له ذلك الا بعد من بحث وفحص وتعب تام فكان منصب
القضا افضل للاخبار الصحيحة المصرحة بان افضل الاعمال
اشقها الا عارض وعلى هذا يحمل قول من قال افضل المراتب
الاعلمة العظمى فالقضا فالافتا وافتى ايضا فيمن نسب اليه
مكفر كذبا فطلب منه شافعي ان يحكم بحقن دمه حتى لا يرفع للمكي
بينة زور فيهدره ولا تقبل توبته هل للشافعي ان يحكم بحقنه
وعدم تعزيره وانما تقوم عنده بينة بذلك فقال الحامل له
الذي علمناه انه اذا تلفظ بين يدي شافعي مثلا بكلمة الاسلام